

# البنوك الإسلامية تحايل ربحي باسم الشريعة

## بنوك يغلب عليها الربح المادي السريع دون تقييد بسقف للربح مثل البنوك الأخرى



رأسالمية متدينة

جاذبية الصفة الإسلامية لدى الزبائن. واعتبر سميج مسعود في دراسة بموقع "الحوار المتمدّن" أن اهتمام البنوك التقليدية الغربية بإدخال الصيرفة الإسلامية ضمن أعمالها سببه "اهتمام هذه المصارف باستيعاب أموال جديدة تضاف إلى أصولها تجمعها من المسلمين الذين تزيد أعدادهم عاما بعد عام في الدول الغربية".

كما أنها "تحقق بهذا أرباحا مجزية في ميزانياتها العمومية"، أي أن الأمر لا يزيد عن كونه عملية تجارية بحتة لا علاقة لها بالعائد وانتصار الاقتصاد الإسلامي على الربوي كما يحلو للبعض قوله.

ولا شك أن البنوك الإسلامية قد استفادت من ربحية الفتاوى التي يصدرها رجال الدين البارزون لفائدتها، والذين يحثون الناس على مساندة هذه البنوك والانخراط فيها بعقلية "الجهاد في سبيل الله" وكان البنوك الأخرى كافرة ويجب إغلاقها أو مقاطعتها.

تأثيرا في الاستقطاب لفائدة الجماعات الإسلامية المتشددة. ويعتقد متخصصون في ظواهر الإسلام السياسي أن أخطر مشاريع الجمعيات الخيرية تكمن في أنها تغري الشباب بنيتي الأفكار المتطرفة والتخلي عن القيم المدنية السائدة، وأنها توظف المال الذي تحصل عليه بكل بسر، في عمليات التأثير على الشباب عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر أكبر عناصر الجذب للتطرف والعنف عبر نشر اشترطة الفيديو الحماسية، ونقل الفتاوى، واختلاق قصص وحكايات للتغريب في الانتماء إليها.

وتستفيد البنوك الإسلامية من بربواغندا تلك الجماعات ولوبيات المال المرتبطة بها للتسويق لـ"نجاحاتها" في الغرب كونها باتت منافسا قويا للبنوك الأخرى، التي صارت تتحمس لتوظيف الخطب الإسلامي، "لكن خبراء في المجال يقولون إن الأمر مرتبط بوفرة التمويلات لدى هذه البنوك، وليس إلى

البنوك يقولون إن الأمر لا يعود أن يكون بربواغندا، خاصة أن بعض تلك البنوك مرتبطة بجماعات سياسية ومنظمات مغيرة للتساؤلات والشكوك، وأنه يتم التخطيط لاستقطاب أسواق لزبائن عابدين بهدف التغطية والتمويه على الأموال الأصلية مجهولة المصدر.

وبات بعض هذا البنوك مثار رقابة وتوجس بسبب شبهات في ووقوفها وراء تبييض الأموال التي تنقل عبر شبكات ملتوية لتمويل أنشطة غير قانونية وبعضها مرتبط بتمويل الإرهاب وبشكل عابر للدول، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما كشفت عنه تحقيقات سابقة وأدت إلى تجميد حسابات متهمين بدعم الإرهاب، أو من خلال تمويل فدى لفائدة جماعات متشددة.

كما تسمح الآليات الرقابية الملتبسة للبنوك الإسلامية بأن تتحول إلى ملاذ لأموال الجمعيات الخيرية وداعيتها، والتي أصبحت الأداة الناعمة والأكثر

الغثات الثرية في محاول لجذب رؤوس أموال كبيرة ومراكمة الأرباح دون أن تحقق أي مقاصد من وراء "إسلاميتها"، وأنها لا تعدو أن تكون مؤسسة ربحية

رأسالمية بلبوس إسلامي، ولا تختلف عن البنوك المنافسة سوى بالتسمية. وأضاف العلي، وهو الخبير في المالية الإسلامية، أن البنك الإسلامي في هذه العملية "لم ينفع أحدا إلا نفسه، ولم يزد شيئا في السوق، ولم يقدّم أي دور في الاقتصاد العام للمجتمع، وإنما حمل الزبون دينا مع زيادة الفوائد، وهي نفس فكرة المرابي الذي يقول أنا لا أريد أن أعمل، وإنما أجلس وأعطي نقودا، وأخذ نقودا زيادة، فلا أدخل السوق ولا أوفر فرصا للعمل، وهو أسلوب سهل لكسب المال دون تعب".

وتحيط هذه البنوك نفسها بهالة إعلامية عن "نجاحات" في أماكن كثيرة في العالم الإسلامي أو في الغرب، وأن البنك الإسلامي بات يحظى بالثقة قياسا بغيره، لكن متابعتين لآداء هذه

البنوك الإسلامية عنوان براق لجذب الزبائن، من صغار الموظفين والتجار إلى أكبر المستثمرين، لكن على الأرض لا يكتشف الناس من "إسلامية" هذه البنوك سوى هذه الواجهة، وسط اتهامات لها بأنها تمارس الحيل لضبط فوائد أكبر من البنوك التقليدية وتحدد أرباحها ثم تغري الزبائن بقبولها موظفة حماس الناس للتدين. كما أن شبكات كثيرة تحيط بها بشأن دور بعضها في تبييض الأموال واستيعاب أموال جماعات متشددة وجمعيات خيرية يفرق بعضها في تمويل الإرهاب.

وتأخذ عملتها عليه تماما مثل البنك العادي، وأن شرط المساهمة في خلق الفروة وتنشيط الاقتصاد مجرد شعائر تسويقي.

وتركز بعض البنوك، المصنفة إسلامية، في خطابها على الالتزام بأحكام "الشريعة" بغرض جذب المستثمرين الحريصين على تفادي الربا، لكن مع سلوك اليات عمل مغايرة لذلك، ما يجعل "الشريعة" مجرد واجهة. وتوجه تهم للبنوك الإسلامية بأنها تفرض حجما للفوائد أكثر من تلك التي تقرها البنوك التقليدية، وأن ما يختلف هو اختلاف طريقة حساب تلك الفوائد، ففيمما تمتلك البنوك التقليدية الية واضحة لحساب الفوائد تقوم البنوك الإسلامية على المناورة بأن تضع سقفا للربح، ثم تصرره عبر الية "المرابحة" التي تسمح بزيادة الربح دون وجود أي سقف.

ويقول خبراء في الاقتصاد الإسلامي إن نسبة الربح في المرابحة تتغير حسب مدة التسديد، إذ "كلما ارتفعت مدة التسديد ارتفعت نسبة الربح"، وهو ما يشبه الية عمل البنوك التقليدية، وأن الفارق الوحيد في العنوان البراق للبنوك الحلال، واللعب على عاطفة الناس الذين يميلون إلى اتباع أي نصائح أو أفكار أو حيل تقنعهم بأنهم على الطريق السوي دينيا.

ويقول الشيخ حامد بن عبدالله العلي بذلك واصفا عملية التحايل "الشريعي"، التي تتم على حساب الناس وأمنهم، بأن البنوك الإسلامية "لجأت إلى حيل توفّر عليها الجهد، وتعمل الفائدة، مثل توسيع الأمر في نظام المرابحة، وقد وسعت بعض البنوك الإسلامية أرباحها من هذا المصدر، لأنها وجته أسهل وأسرع في تحصيل الربح المضمون، ذلك أنها جعلت نظام البيع بالمرابحة، وسبطا (إلى) جعل البنك الإسلامي نفسه وسبطا بين البائع أو التاجر والزبون".

ولا تستهدف هذه النوعية من البنوك الفئات الضعيفة أو محدودة الدخل في انشطتها، وهي التي تحتاج إلى بنوك بأقل فوائد وإجراءات أقل تعقيدا لاقتلاك منازل أو تطوير أنشطة تجارية، وعلى العكس، فقد باتت هذه البنوك تراهن على

مختار الدبابي  
كاتب وصحافي تونسي

هاجم مستشارون من "علماء" و"فقهاء" يعملون لصالح بنك الزيتونة في تونس، والمصنف كبنك إسلامي، البنك واتهموه بأنه يسعى لاستصدار "فتوى تبيح زيادة الفائدة الناتجة عن تأخير سداد القروض بسبب جائحة كورونا"، وأنه يحاول "فرض زيادة على القروض تدخل ضمن باب الربا المحرم". في المقابل، نفى البنك في بيان مطول ما أسماه الحملة التي تستهدفه، نافيا أن تكون لمن هاجموه أي صفة في البنك، وأكد "تمسكه بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها تحقيقا لأعلى درجات الالتزام الشرعي وأنه دأب منذ انطلاقه على تطوير الامتثال الشرعي تماشيا مع التطور الذي عرفته التشريعات ذات الصلة في تونس".

الفارق في العنوان البراق  
للبنوك الحلال، واللعب على  
عاطفة الناس الذين يميلون  
إلى اتباع أي حيل تقنعهم  
بأنهم على الطريق السوي

هذا الخلاف أعاد إلى الواجهة الجدل بشأن "إسلامية" البنوك الإسلامية وحدود الاختلاف بينها وبين البنوك الأخرى، وبدأت أصابع الاتهام توجه إليها بأنها باتت أكثر جشعا من البنوك التي تصفها بالربوية، وأن عناوين مثل المرابحة صارت أقرب إلى التحايل على الزبائن وعلى الشريعة نفسها التي تضع ضوابطها لضمان العدل واقتسام الربح والخسارة بين البنك والحريف.

وتستفيد البنوك الإسلامية من عناوينها البراقة لإقناع أجيال جديدة من الناس باتت تنظر إلى كل ما هو ديني على أنه نابع من الله، رغم أن دارسين من داخل منظومة الاقتصاد الإسلامي يحذرون من أن هذه البنوك تقوم بعملية تحايل كبرى، وأنها تقوم بدور الوسيط

# جائحة كورونا تحيد المساجد الجزائرية عن السجلات الدينية

المتشدد، وبات حضوره الترويجي في المواسم الدينية الكبرى محصورا في بعض المساجد فقط.

غلق المساجد ودور العبادة،  
وتوجه الاهتمام نحو جائحة  
كورونا، قطعاً الطريق على  
المستثمرين في المناسبات  
الدينية

وما فاقم امتعاض التيار السلفي، ومعه الإخوان، من فقدان أبرز القلاع التي كانت توظف في تبليغ أفكارهم ومذاهبهم الدينية والسياسية للمرتادين، هو العودة القوية للتيار السلفي بإيعاز ودعم من الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، خاصة وأن التيار المذكور أبدى تماها وليس مهاندة فقط مع إملات السلطة، لمساعدتها على توجيه الراي العام، حيث تحصى الجزائر قرابة 20 مليون مص في صلاة الجمعة.

ومع ذلك يبقى الهدوء الديني الذي تعيشه البلاد خلال هذا الموسم، مجرد هدية كغيرها من الهدنات العلنة من طرف الجبهة الاجتماعية والحراك الشعبي وغيرها من الفعاليات، وأن الجائحة الصحية لم تنه الصراع الديني المتجدد مع كل شهر رمضان وإنما أجلته إلى موسم لاحق.

مسجد في البلاد يقع تحت وصاية الحكومة تمويلا وتأهيلا، إلا أنها لم تستطع فرض هيمنتها على مساجد معروفة في العاصمة وفي عدد من المدن الكبرى، نظرا لضغط المرتادين على الكوادر العاملة بها أو على المساهمين الذين يوظفون خدماتهم الخيرية والتطوعية من أجل فرض خطاب معين للمسجد المعني، ولا مكان فيه لأي إمام أو خطيب يحمل رسالة مغايرة عن السلطة الوصية.

ويبقى خضوع الخطاب الديني للخط الرسمي للدولة، وعدم محافظته على استقلاليتها بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على العاملين فيها لدرجة اقتران العقوبات بتلك المطبقة على رجال الإعلام، أكبر محرض على اهتزاز الثقة في الخطاب المذكور، وعادة ما يدرج من طرف المرتادين في خانة "البروباغندا" الرسمية للسلطة، ففيمما تحظر توريطة في الشأن السياسي والحزبي، فإن منابره وأتمته عادة ما تتحول إلى مجالات لتحرير أجندة المشاركة القوية والواسعة في الاستحقاقات الانتخابية، في حين يمنع من له رأي مخالف للموقف من التعبير عن رأيه.

وإذا كان التيار السلفي قد قدم خدمات جليلة للسلطة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، لما تم توظيفه في ضرب الإسلام السياسي والتيار المتشدد، فإنه لم يعد يحظى بنفس المفاضلة بعد دخول الهيكل المرجعية والبشرية للسلطة الوصية حيز التنفيذ

ويمكن للملاحظ أن يعاين من المرتادين خلفيتهم المرجعية أو مذهبهم الديني. ورغم أن الحكومة دأبت خلال السنوات الأخيرة على تنظيم القطاع الديني وهيكلمته، بفرض توجهها على المساجد وعلى الخطاب الديني، بدعوى الحد من تغلغل المذاهب الدينية الدخيلة ومن التطرف الديني، إلا أن شبه انفلات سجل في العديد من المناسبات، حيث تُرجم الخلاف في سجلات وحتى عنف بين أنصار وخصوم هذا المذهب أو ذلك.

وفيما تحصى الحكومة نحو 25 ألف مساجد، وتحتضن هذه المساجد المختصة على كل المساجد ومقار العبادات والتعليم كالزوايا والكتاتيب، كما هو الشأن بالنسبة لفضاءات التجمع البشري الأخرى.

وامام خلافات مرجعية ومذهبية تحولت الكثير من مساجد البلاد، خلال المواسم الرمضانية الماضية، إلى فضاء لهذا المذهب أو ذاك، أو هذه الطريقة أو تلك، من خلال المحيط الخارجي، حيث يتجلّى من خلالها إن كان المسجد إخوانيا أو سلفيا أو إباضيا أو صوفيا،



صلاوا في بيوتكم

خلا المشهد الجزائري من السجلات الدينية التي دأبت على التجدد كل شهر رمضان، في انعكاس لانغماس قطاع عريض من الجزائريين في جدل ديني عقيم، عادة ما يتصل ببعض مظاهر وسلوك التدين، حيث تبرز من خلاله العديد من التوجهات والأفكار التي تستغل المناسبات الدينية من أجل الترويج لدى مرتادي المساجد.

صابر بليدي

حال القرار الحكومي بحظر صلاة الجماعة والجمعة والتراويح، المطبق في البلاد منذ نحو شهرين، بسبب تفشي وباء كورونا، دون بروز السجلات الدينية التي دأبت على البروز خلال كل شهر رمضان، بسبب خلافات مرجعية في ممارسة العبادات الدينية في المساجد، والتي وصلت في بعض المواسم إلى درجة الاختلاف حتى على مواقيت الإفطار والإسماك.

وباستثناء بعض الأصوات التي تعودت على إثارة الجدل حول التاريخ الحقيقي لبداية شهر رمضان، فإن الغلق المستمر للمساجد ودور العبادة، وتوجه الاهتمام نحو جائحة كورونا، قطع الطريق على المستثمرين في المناسبات الدينية من أجل الدفع بمرجعياتهم الدينية والمذهبية إلى الواجهة.

ومع ذلك يبقى قرار الغلق محل امتعاض لدى العديد من الجزائريين، الذين لم يتوانوا في وصف القرار بـ"تصفية حسابات دينية وفكرية بين السلطة وبين نواب الأئمة"، واعتبرته صفحات ناشطة على شبكات التواصل